



بنك تنمية المدن والقرى  
CITIES & VILLAGES DEVELOPMENT BANK

# سياسة النوع الاجتماعي 2026

## أولاً: نطاق السياسة

تتمثل رسالة بنك تنمية المدن والقرى في " توفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية والدعم الفني وبناء القدرات للبلديات والجهات الراغبة التي تنفذ مشاريع تنمية المجتمع؛ وتشجيع التشارك مع القطاع الخاص" يدرك بنك تنمية المدن والقرى أن توفير الدعم الكافي ونجاح تدخلاته يتطلب مشاركة كاملة وعادلة (فرص متكافئة) للرجل والمرأة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

أقرت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بأهمية النوع الاجتماعي وأصدرت بيان السياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي الخاص بها في عام 2020: " يركز ادماج النوع الاجتماعي على ازالة العقبات والمعوقات التي تعرقل أعمال حقوق المرأة والرجل بسبب الافتراضات التمييزية والممارسات التي تؤدي الى انعدام المساواة في المعاملة وفي الحصول على الموارد وتوزيعها. فعملية ادماج النوع الاجتماعي تنظر، بطريقة ممنهجة، في الفروقات بين ادوار المرأة والرجل، ومسؤولياتهم، وظروفهم واحوالهم في كل من السياسات والاجراءات، بينما تعترف عملية الادماج بأهمية مشاركة كل من المرأة والرجل في وضع الأهداف والأولويات الحساسة والمستجيبة للنوع الاجتماعي.

يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بتعزيز تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي على المستوى المؤسسي وفي جميع عملياته. وبناءات على ذلك، أصدر بنك تنمية المدن والقرى بيان سياسة النوع الاجتماعي الخاص به والذي يتماشى مباشرة مع السياسة الحكومية لإدماج النوع الاجتماعي ويعتزم ضمان المزيد من الفرص المتكافئة لكل من الاناث والذكور وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. كما يضمن اعتماد ثقافة مؤسسية تتماشى مع هذا النهج وتعزيز الخبرات في هذا المجال ومراعاة النوع الاجتماعي في تطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط والخدمات المقدمة.

يتمتع كادر البنك بالوعي بأسس منهجية التدقيق التشاركي في المساواة بين الجنسين المعتمدة لدى منظمة العمل الدولية، ويتطلع من خلال هذه السياسة إلى ادماج مفاهيمها ومحاورها الرئيسية لتدرج بشكل ممنهج كافة الجوانب الفنية والادارية لأعمال البنك، والتي تتمثل في:

1. التعاطي مع قضايا المساواة بين الجنسين وفق السياق الوطني خاصة بعد اقرار مجلس الوزراء للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 وسياق الخبرات القائمة في مجال المساواة بين الجنسين، والكفاءة، وبناء القدرات.
2. مراعاة المساواة بين الجنسين في أهداف البنك واستراتيجيته وخطته وموازنته السنوية، وإعداد البرامج والتنفيذ، واختيار المنظمات الشريكة.

3. إدارة المعلومات والمعارف ضمن وحدات البنك، وسياسة المساواة بين الجنسين لتصبح منعكسة تماما في مخرجات العمل.
4. صنع القرار، والتوظيف والموارد البشرية، والثقافة المؤسسية.
5. تصوّرات وحدة العمل حول الإنجازات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

تمت الموافقة على هذه السياسة من قبل مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى في XXX وسيتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري.

### ثانياً: بيان السياسة:

تهدف هذه السياسة إلى ضمان تعزيز المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص لكل من الاناث والذكور وفقاً لاحتياجاتهم واهتماماتهم المختلفة، في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، والمشاركة في عمليات صنع القرار في مختلف المجالات وفي كل من المستويات المؤسسية والبرامجية. حيث تدعم ادارة بنك تنمية المدن والقرى حق المساواة بين الجنسين في الحقوق والمسؤوليات والفرص المتساوية اذ تعتبر أحد إشكاليات حقوق الانسان. وانطلاقاً مما سبق، بالإضافة الى التزام الاردن بالاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي، واهداف التنمية المستدامة ( وخاصة الهدف الخامس – المساواة بين الجنسين) سيقوم بنك تنمية المدن والقرى على المستوى المؤسسي، بدمج منظور النوع الاجتماعي على مستوى السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والأنظمة والإجراءات الادارية والمالية والثقافة المؤسسية ، لضمان تكافؤ الفرص بين الذكر والانثى وضمان عدم التمييز القائم على أساس الجنس والحالة الاجتماعية ونقص الأهلية (عدم القدرة) او الدين أو العمر أو العرق أو الطبقة الاجتماعية في نظم وإجراءات الموارد البشرية.

اما على مستوى البرامج، سيقوم بنك تنمية المدن والقرى بإدماج النوع الاجتماعي في جميع جوانب دورة المشروع التي يعالجها بنك تنمية المدن والقرى مباشرة لضمان العدالة والمساواة في الوصول إلى الفرص المتاحة والاستفادة منها، ورفع مستوى المعيشة للرجال والنساء.

ومن اجل تحقيق فعالية هذه السياسة سيتم اشراك جميع الموظفين وتحقيق الالتزام من خلال توفير المعرفة والخبرات لدى الموظفين فيما يخص النوع الاجتماعي وضمان ادماجه في السياسات والخطط والاجراءات والخدمات المقدمة. واحدى متطلبات فعالية التنفيذ تتعلق بالإشراف المباشر من قبل الإدارة العليا لضمان تحقيق النتائج المرجوة ورصد التقدم المحرز بما يتعلق بتنفيذ سياسة النوع الاجتماعي.

## ثالثاً: الأولويات:

يشتمل هذا البند على مجموعة من المبادئ التي تدعم التزام بنك تنمية المدن والقرى بتعميم مراعاة النوع الاجتماعي:

1. اتباع نهج شامل لتعزيز المساواة: هذه السياسة تشمل جميع العاملين والعاملات داخل البنك والجهات الشريكة والمستهدفين المباشرين أو غير مباشرين من برامج وخدمات البنك بغض النظر عن العمر أو وضع الإعاقة أو الدين أو الانتماء العرقي أو المنزلة الاجتماعية أو المنطقة الجغرافية، مما يضمن تقليل الفجوات بين الجنسين بطرق تعود بالنفع على جميع المواطنين.
2. ضمان المساواة: أن المساهمة في تحقيق محاور المساواة بين الجنسين مسؤولية مشتركة بين جميع الموظفين والتزامهم الجماعي ولضمان تحقيق ذلك، سيقوم البنك بوضع خطة ومؤشرات قياس كمية ونوعية ويضمن تحقيقها من خلال خطة عمل تنفيذية وتوضيح الأدوار الرئيسية لتحقيق النشاطات الرئيسية لغاية تحقيق الاهداف المنشودة.
3. بناء الشراكات والتشبيك: سيعمل بنك تنمية المدن والقرى مع مختلف الجهات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والدولية، في بناء الشراكات والتشبيك وسيتم التعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كونها الجهة المسؤولة عن متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 وسيكون لفريق البنك تواجد في الشبكات والتحالفات المعنية بقضايا المرأة خاصة ما يتعلق بأهمية اشراك المرأة في أدوار التنمية المستدامة والمجتمعات الآمنة.

## رابعاً: التنفيذ:

تتطلب تنفيذ سياسة النوع الاجتماعي إدارة تخطيطية لضمان تطور البرامج باستمرار لتحقيق الاهداف والنتائج المتوقعة، وإدارة الموارد بأكثر الوسائل فاعلية. سيتم تحديد مقاييس لتقييم فعالية السياسة من خلال جمع وتحليل البيانات ذات الصلة كجزء من آلية المراقبة والإدارة التكيفية المستمرة مع الاخذ بعين الاعتبار وجود خطة تنفيذية لضمان التنفيذ وقياس مدى تحقيق الاهداف واعداد تقارير اداء وفق مؤشرات محددة وفق منهجية منظمة العمل الدولية.

خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة، سيركز بنك تنمية المدن والقرى على أربع نتائج رئيسية:

- 1) تشكيل فريق ادارة ملف ادماج النوع الاجتماعي وتحديد مهام ومسؤوليات واضحة لدوره داخل البنك ولاحقا تطوير خطة عمل واجراءات تنفيذها نحو ادماج النوع الاجتماعي في محفظة بنك تنمية المدن والقرى.

- 2) زيادة وعي الإشرافيين والموظفين من خلال التدريب ونشر المواد المتعلقة بسياسة النوع الاجتماعي والتوجيهات المرتبطة بها.
- 3) تحديث بروتوكولات جمع البيانات وتحليلها لضمان متابعة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتحديد الاحتياجات المختلفة عبر محافظة بنك تنمية المدن والقرى؛
- 4) تنفيذ تجريبي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي من خلال تطوير مشروع صندوق المناخ الأخضر.

### خامساً: التغييرات في سياسة النوع الاجتماعي

من المتوقع أن يقوم بنك تنمية المدن والقرى بمراجعة سياسة النوع الاجتماعي بشكل دوري لضمان الامتثال للتوجيهات الوطنية والدولية ذات الصلة ومواءمتها مع متطلبات الجهات المانحة الرئيسية، ستضمن المراجعة أيضاً أن يبقى النهج العام لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ذو صلة ويتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

## ملحق رقم 1 - المؤشرات الرئيسية

يقدم الجدول التالي ملخصاً للمؤشرات الرئيسية التي سيستخدمها بنك تنمية المدن والقرى لتتبع التقدم المحرز مقابل المجموعة الأولية للنتائج المقدمة في بيان السياسة. يتم توضيح تفاصيل المخرجات والأنشطة التي يتعين اتخاذها في المبادئ التوجيهية وأدوات تعميم مراعاة المنظور الجندي في بنك تنمية المدن والقرى.

### جدول 1. ملخص جدول مؤشرات تعميم مراعاة المنظور الجندي

النتائج	المؤشرات الرئيسية
(1) تطوير عملية لدمج الاعتبارات الجنديّة في محافظة بنك تنمية المدن والقرى. (2) زيادة وعي الإشرافيين والموظفين.	المبادئ التوجيهية الجنديّة مع وضع خطة العمل المرتبطة بها. تم تنفيذ خطة العمل. المواد المتعلقة بالنهج الجندي التي تم تعميمها على الموظفين. الإشرافيين والموظفين المدربين.
تحديث بروتوكولات جمع البيانات لضمان نتّبع القضايا المتعلقة بالجنسين عبر محافظة بنك تنمية المدن والقرى	البيانات المصنفة حسب الجنس التي تم جمعها والمتاحة
التنفيذ التجريبي لإستراتيجية النوع الاجتماعي مع محافظة صندوق المناخ الأخضر.	مقترحات مستجيبة للنوع الاجتماعي تم وضعها لصالح صندوق المناخ الأخضر. التقييمات الجنديّة وخطط العمل الموضوعية لمقترحات صندوق المناخ الأخضر.

تم اعداد السياسة من قبل الفريق الاستشاري والمعهد العالمي للنمو الاخضر تحت مظلة مشروع اعتماد بنك تنمية المدن والقرى كصندوق المناخ الاخضر في الأردن.